مكتبة جامعة فيلادلفيا
خالد واصف الوزني
١٩٩٥/٧/١١

جامعة القاهرة
كليه الاقتصاد والعلوم السياسية
قسم الاقتصاد

سياسات التكيف الاقتصادي : دراسة قياسية لحالة الاردن

رسالة مقدمة
لنيل درجة الدكتوراة في الاقتصاد

اعداد
خالد واصف علي الوزني

اشراف
الاستاذ الدكتور
جوده عبد الخالق
أستاذ الاقتصاد

١٩٩٤

خـــاتمـــة واستنتاجـات.

تـعرضت هذه الاطروحة بالتحليل لسياسات التكيف الهيكلي في دراسة قياسية لحالة الاردن أخذت في الاعتبار هيكل الاقتصاد الاردني ومسيرة نموه وبرامج التكيف التي وضعت له.

وجاء الفصل الاول ليؤكد أن الاقتصاد الاردني نسق مثالي لاقتصاد صغير مفتوح، يتغذى من محيطيه الاقليمي والدولي ويعكس بوضوح كل التغيرات التي يشهدها هذان النسقان، مظهرا أن هيكل الاقتصاد الاردني كاد يكون بيئة خصبة لظهور أهم اعراض المرض الهولندي- المتمثلة في ازدهار قطاع السلع المحلية وارتفاع معدل التبادل الداخلي- بيد أن تكاتف مجموعة ظروف ومعطيات داخلية وخارجية كبتت تلك الاعراض وشكلت موانع حالت دون ظهورها، وهو أمر اشارت أدبيات المرض الهولندي الى امكانية حدوثه في بعض الدول. واستنتجت الدراسة في هذا الصدد أن خصوصية الحالة الاردنية تنبع من أن المرض الهولندي اجتاح البلاد من جراء التعرض لموجات من التدفقات الرأسمالية تركزت في معظمها بيد الدولة التي حولت جزء لايستهان به نحو الاستثمار في قطاعات سلع التجارة - خاصة قطاع الصناعة. يضاف الى ذلك ان شهدت أكثر فترات توليد آثار المرض الهولندي (١٩٧٤-١٩٨٢) تعرض الاقتصاد الاردني لضغوط تضخمية خارجية هائلة وقيام الحكومة بتقييد اسعار السلع المحلية مما حال دون ارتفاع معدل التبادل الداخلي على النحو الذي يسببه المرض الهولندي في صورته النقية. ولعله من المهم التذكير هنا أن هذه الدراسة كان لها اسبقية حساب واعداد سلسلة زمنية لمعدل التبادل الداخلي للاردن خلال الفترة (١٩٦٧-١٩٩٣).

وأظهرت الدراسة في هذا الفصل تأثر المسيرة التنموية بشكل واضح بالصدمات الخارجية من النسقين الاقليمي والدولي. وهذه حقيقة يبدو أن المخطط الاردني لم يفطن اليها، فانحرفت جميع الخطط التنموية عن تحقيق اهدافها، سواء اكان ذلك بتجاوز المستهدف أم التخلف عنه. وكانت نتيجة ذلك كله تعثر الجهد التنموي، ودخول البلاد مرحلة التكيف الهيكلي مستعينة ببرامج الصندوق والبنك الدوليين.

وبهدف تتبع مسيرة البلاد في مرحلة الاصلاح والتكيف الهيكلي افردت هذه الدراسة الفصل الثاني لتناول سياسات التثبيت والتكيف

الهيكلي مقدمة لذلك بمبحث يتناول تلك السياسات ضمن آلية عمل برامج الصندوق والبنك اللذين اعدا برنامجي التثبيت والتكيف الهيكلي للاردن منذ ١٩٨٩، ومن ثم تسليط الاضواء على هذين البرنامجين.

وتعرض الجزء الاول من الفصل الى الجدل حول وجود مشروطية للبنك من عدمها، مستنتجا من خلال العديد من الدراسات التي تناولت الموضوع وجود مشروطية لاتقل عن تلك التي يتبناها الصندوق. واختتم ذلك المبحث بطرح اشكالية المشروطية المتبادلة او المتقاطعة بين مؤسستي بريتون وودز، والتي مازال الجدل يدور حولها. واثبتت الدراسة وجود تلك المشروطية - برغم انكارها رسميا من قبل الصندوق والبنك - بناء على آراء العديد من الباحثين وكذلك تجارب دول عديدة. ولعل المثل الاقرب في حالة الاردن ذاته حينما ربط البنك الافراج عن الدفعة التالية لقرض الاصلاح الهيكلي بالتقدم في تنفيذ توصيات الصندوق وظهور ذلك في تقرير معايير الاداء.

وفي اطار تحليل تجربة الاردن في مجال التثبيت والتكيف الهيكلي ضمن البرامج التي وضعت للبلاد كشف هذا الفصل عن الطبيعة الانكماشية للبرنامجين، وتركيزهما على جانب ادارة الطلب بشكل يضر بعملية التنمية والقطاع الخاص المنتج بل ويتنافى احيانا ومتطلبات البنك في مجال رفد الاستثمار. وجاء الدليل على ذلك في كون المطالبة بتكميش مستوى الائتمان الممنوح للقطاع الخاص والحكومة ورفع اسعار الفائدة تصب اساسا في اعاقة جهود التنمية الحكومية وفي نفي التصنيع.

وخلصت الدراسة الى انه بالرغم من الملاحظات المذكورة، فان الحاجة ملحة لتبني برنامج يأخذ على عاتقه اصلاح الاختلالات الهيكلية في اقتصاد البلاد ويساعد على استقرار اوضاعها الاقتصادية. كما اشارت الدراسة الى ضرورة استيعاب عملية التثبيت والتكيف للمعطيات المختلفة خلال المراحل السابقة لمسيرة البلاد، منطلقة منها نحو الاستقرار والنمو المطرد. وجرى التركيز في ذلك الى اهمية تفصيل برنامج التكيف الهيكلي الذي يتناسب ومع حجم الاقتصاد الاردني وخصائصه الهيكلية اخذا في الاعتبار مسالة مرحلية توزيع الاهداف وتكاملها وترابطها، وضرورة التحديد الدقيق لادوات السياسة الاقتصادية بما يكفل معرفة اثر ادخال الصدمات المختلفة على المتغيرات الكلية في الاقتصاد المعني.

ولما كان اعداد برامج الصندوق والبنك يتم في اطار نموذج قياسي- كما هو الحال بالنسبة للاردن- يستوحى منه اثر السياسات المقترحة وتوقعات المرحلة التالية، كان من المهم التعامل مع هذه المسألة ضمن نموذج قياسي للاقتصاد الاردني.

ولتحقيق الهدف السابق تم تصميم نموذج قياسي كلي للاقتصاد الاردني في الفصل الثالث من هذه الدراسة بغية تقييم برنامج التثبيت والتكيف الهيكلي الأخير. وقد اخذ في الاعتبار النماذج القياسية السابقة للاردن، بما في ذلك نموذج صندوق النقد الدولي الذي اعتبر عماد برامج التثبيت والتكيف الهيكلي. وظهر هنا أن اهم الملاحظات على النماذج السابقة تتمحور حول عدة اعتبارات؛ منها ما يختص بنقص البيانات وصغر الفترة المغطاة، ومنها ما يدور حول الاهتمام بالنتائج القياسية دون النظر الى فرضيات النظرية او طبيعة هيكل الاقتصاد الاردني. ولعل الملاحظة الأهم عند مراجعة النماذج السابقة تتركز في اهمال معظمها لامور السياسة الاقتصادية وادواتها.

ومن منطلق ما تقدم عرض هذا الفصل في مبحث مستقل نموذجا كليا للاقتصاد الاردني. وانفرد النموذج المقترح بمجموعة من السمات التي ميزته عن غيره؛ فمن ناحية تم ربط القطاع النقدي بالقطاع الحقيقي بشكل يسمح بتتبع آثار الاجراءات النقدية على مستوى النشاط الكلي في البلاد. كما تم التعامل وللمرة الاولى مع معضلة تقدير دالة انتاج اجمالية للاردن، والتي واجهتها مختلف النماذج السابقة، متغلبين بذلك على صعوبة توفر بيانات لرصيد راس المال الثابت و القوى العاملة. وقد تم استخراج بيانات رصيد راس المال الثابت باستخدام محاولة حديثة لدادخة وزاهدي طبقت على مجموعة من الدول النامية واعطت نتائج مرضية الى حد كبير. وبتطبيقها على الاردن تم تكوين سلسلة زمنية لذلك المتغير على مدى الفترة (١٩٦٨-١٩٩٠). كما تم الحصول على سلسلة زمنية رسمية لمتغير العمل تغطي ذات الفترة مما سمح بتقدير دالة انتاج كوب-دوجلاس للاقتصاد الاردني بشكلها التقليدي. ومن ناحية اخرى خصص لقطاع مالية الحكومة مجالا تكون قاعدته الاغلاقية العجز المالي. وتمت صياغة علاقات ذلك المجال وفقا لمنهج مرونات النفقات والايرادات الحكومية بالنسبة للناتج المحلي، بافتراض أن تلك المرونات هي تعبير عن مضمون السياسة المالية، الامر الذي يسمح بدراسة أثر اية سياسات انكماشية أو توسعية على الاقتصاد الاردني.

وعقب بناء النموذج تم افراد الفصل الرابع والاخير من الدراسة لتقدير معلمات النموذج وتقييم دلالات تقديراته ثم ومحاكاة برنامج التكيف الاخير بما يسمح بالتنبؤ بآثاره المتوقعه على النشاط الكلي للبلاد في نهاية مدته.

وجاء المبحث الاول من هذا الفصل ليتناول بالعرض والتحليل نتائج تقدير المعلمات مغطيا الفترة (١٩٦٨-١٩٩٠). وظهرت نتائج التقدير معنوية عند درجات ثقة عالية وقعت بين ٩٥٪-٥ر٩٩٪. كما نجح النموذج في تفسير التغيرات في الدوال المختلفة بنسب تركزت معظمها بين ٩٢٪-٩٨٪. وظهرت اختبارات "ف" والخطأ المعياري للدوال مقبولة تماما. وتم استخدام معامل الارتباط السلسلي الذاتي من الدرجة الاولى في معادلتين فقط، وذلك لظهور اختبار دوربن-واتسن غير حاسم في تلك الحالتين.

وبالنظر الى نتائج التقدير نجد مجموعة من الملاحظات؛ فمن ناحية اتفقت نتائج دالة الانتاج الاجمالية والواقع العملي مبرزة خاصيتي تزايد غلة النطاق والاعتماد الكثيف على عنصر العمل وذلك دون الحاجة الى فرض اية قيود مسبقة على قيم المعلمات، على عكس العديد من الدراسات السابقة. ومن ناحية ثانية اظهرت نتائج دوال الاستهلاك العام والخاص تأثر النمط الاستهلاكي في البلاد بآلية تأصل العادات، كما ظهر القطاع العائلي متأثرا بشكل واضح بالتغيرات الهيكلية التي تشهدها ثروته. اما دالة الاستثمار فكانت تأكيدا على تأثر الاقتصاد بظاهرة الكبت المالي، مسلطة الاضواء على اثر السياسة النقدية في مجال تقييد الائتمان على مستوى الاستثمار الاجمالي في البلاد وبالتالي على النشاط الكلي لها من خلال آلية اغلاق النموذج. كما اظهرت دوال الصادرات في مجال التجارة الخارجية امكانية افراد دوال تغطي الصادرات الرئيسة للاردن بخلاف ما تناولته غالبية الدراسات السابقة من اعتبار الصادرات اما متغيرا خارجيا او دالة اجمالية. واخيرا فقد سلطت دالة التضخم الاضواء الكاشفة على تأثر البلاد بآلية تضخم جذب الطلب وتضخم دفع التكاليف، فضلا عن توضيح اثر اسعار سلع التجارة في توليد التضخم المستورد، وخلص هذا الجزء الى ان ادوات السياسة الاقتصادية في ضوء اعتبارات النموذج وبرنامج التثبيت والتكيف تتلخص في السقوف الائتمانية وعرض النقد وسعر الصرف ومستوى الايرادات والنفقات الحكومية.

وبعد عرض وتحليل النتائج استهدف المبحث الثاني من الفصل الرابع امرين؛ اولهما تقييم النموذج وفقا لستة اختبارات متعارف عليها قياسيا، وثانيهما تقييم نتائج تطبيق البرنامج الاخير باستخدام اسلوب المحاكاة القبلية لمقترحات الصندوق والبنك للفترة (١٩٩٢-١٩٩٨). وقد اثبتت الاختبارات الستة جميعها ملاءمة النموذج وقدرته على التنبؤ بالاتجاه العام للمتغيرات مستقبلا. كما دلت نتائج حل النموذج آنيا الى انه ينم عن استقرار كبير ومستوى تمثيل مرتفع للواقع العملي، الامر الذي يساعد على اجراء المحاكاة القبلية بدرجة ثقة عالية.

وانطلاقا مما تقدم اختزل الجزء الاخير من الدراسة النتائج المتوقعة لتطبيق برنامج التثبيت والتكيف الاخير في اطار المحاكاة القبلية. حيث ظهر بما لايدع مجالا للشك ان البرنامج المقترح انكماشي اكبر كثيرا مما تصوره الصندوق، وانعكس ذلك بشكل جلي على معدل النمو الذي تنبأ به النموذج والذي وصل الى نحو ٣٪ مقابل ٥ر٦٪ كمستهدف في البرنامج. وتمت الاشارة من خلال آلية عمل النموذج وخريطة تدفقاته الى أن محصلة توجهات البرنامج نحو ادارة وتقييد مستوى الطلب الكلي عبر السياسات النقدية والمالية الانكماشية تصب في النهاية في مدى نمو النشاط الكلي في البلاد مما ادى الى النتيجة المذكورة. كما ظهر في جدول مقارنة نتائج النموذج بالبرنامج اثر السياسات الانكماشية على التغير في المستوى العام للاسعار ممثلا بمعدل التضخم الذي تنبأ به النموذج أن ينحدر الى نحو ٧ر٢٪ فقط، في حين أن المتوقع من برناج التكيف استقرار معدل التضخم عند ٥ر٤٪ على امتداد الفترة. ومن الغريب أن البرنامج لم يتوقع اي تغيرات تذكر في معدل التضخم بين سنة الاساس والعام الاخير برغم حزمة السياسات الانكماشية التي طالب بها على امتداد الفترة المغطاه. اما في مجال التجارة الخارجية فقد تم التنويه الى صعوبة تحقيق اهداف البرنامج في مجال تخفيض العجز التجاري والجاري وذلك لعدة اسباب. حيث ظهر ان تخفيض سعر الصرف في الفترة السابقة على بدء الاتفاق الاول لم يؤت اكله على النحو الذي توقعه البرنامج. فمن ناحية تمت الاشارة الى أن هذه السياسة لن تكون حلا ناجعا في ظل غياب تحقق شرط مارشال- ليرنر للمرونات على النحو الذي تم توضيحه في موضعه. ومن ناحية اوضحنا أن التركيب السلعي لكل من الصادرات والواردات الاردنية يقف حجر عثرة امام تحقيق اهداف تصحيح وضع ميزان المدفوعات من خلال آلية تخفيض سعر الصرف.

وتخلص هذه الدراسة في النهاية الى أن نجاح اقتصاد الاردن في استعادة وتيرة النمو على النحو الذي شهده خلال مرحلة الازدهار لن يكون بفضل برنامج التكيف الهيكلي الاخير. فكما لاحظنا أن هذا البرنامج له طبيعة انكماشية صارخة. والأمل معقود فقط على، المن من السماء، اي امدادات رأسمالية على نطاق يسمح باستعادة النمو بالمعدلات سابقة الذكر.